

The Impact of Some Banking Concentration Variables on Banking Stability in Iraq for the Period (2010-2023)

Junaid Nafi' Al-Aliyawi*, Mamdouh Atallah Fayhan
College of Administration and Economics, University of Anbar, Ramadi, Iraq

KEYWORDS: Banking concentration, Banking stability, Variables, Iraq, Indicators



<https://doi.org/10.51345/v36i2.1097.g546>

ABSTRACT:

This study aims to examine the impact of certain banking concentration variables on banking stability in the Iraqi banking sector. The research is based on the hypothesis that there is a positive relationship between banking concentration indicators and banking stability in the Iraqi banking sector during the study period. Both inductive and deductive methodologies were employed, involving data collection and analysis, along with quantitative econometric techniques to determine the effect of banking concentration on banking stability in Iraq. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was applied using **EViews 12** to test the hypothesis. The study reached a set of conclusions, the most important of which are: There is a long-term inverse relationship between assets (X1) and the capital adequacy ratio (Y1). There is a direct relationship between the capital adequacy ratio (Y1) and the deposits index (X2). There is a long-term inverse relationship between capital adequacy (Y1) and credit (X3). The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Iraqi banks should develop appropriate marketing mechanisms for their services to increase their assets and provide better services, which will positively reflect on the banking sector. Small-sized commercial banks with limited assets should voluntarily adopt a bank merger approach to address challenges, especially in the current competitive environment, in order to expand their capital base and improve capital adequacy.

أثر بعض متغيرات التركز المصرفي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2023)

جنيد نافع العلياوي*، أ.م.د. ممدوح عطا الله فيحان

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الرماضي، العراق

الكلمات المفتاحية: التركز المصرفي، الاستقرار المصرفي، متغيرات، العراق، مؤشرات



<https://doi.org/10.51345/v36i2.1097.g546>

الملخص:

يهدف البحث الى بيان أثر بعض متغيرات التركز المصرفي على الاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي العراقي، انطلاقاً من فرضية مفادها وجود أثار إيجابية بين مؤشرات التركز المصرفي والاستقرار المصرفي، في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث، اعتمد كل من المنهج الاستقرائي و الاستنباطي من خلال جمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن الأسلوب الكمي القياسي لتحديد أثر التركز المصرفي على الاستقرار المصرفي في العراق، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عن طريق برنامج (Eviews12) للتحقق من صحة الفرضية، وتوصل البحث الى مجموعة استنتاجات أهمها، وجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين الموجودات (X1) وبين مؤشر كفاية رأس المال (Y1)، كما أن هناك علاقة طردية بين مؤشر كفاية رأس المال (Y1)، ومؤشر الودائع (X2)، كما أن هناك علاقة عكسية طويلة الاجل بين كفاية رأس المال (Y1) والائتمان (X3)، واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة قيام المصارف العراقية بوضع آليات تسويقية مناسبة لخدماتها، وذلك من اجل زيادة موجوداتها وتقديم خدمات أفضل مما سينعكس بشكل إيجابي على القطاع المصرفي، وينبغي على ادارات المصارف التجارية ذات الحجم الصغير من الموجودات اتباع نهج الدمج المصرفي بشكل طوعي من اجل مواجهة التحديات ولا سيما في ظل البيئة التنافسية الحالية وذلك من اجل زيادة قاعدة رأسمالها، فضلاً عن تحسين كفاية رأس المال.

المقدمة:

يعد القطاع المصرفي محرك رئيسي لتعزيز عجلة الاقتصاد والنهوض به، ويعتبر من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية وذلك لما له من أهمية في تنشيط القطاعات الاقتصادية. فوجود قطاع مصرفي فعال له اثار مهمة في توجيه الموارد نحو استثمارات مثلى، وفي ظل التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي أصبحت المصارف تتنافس فيما بينها في تقديم خدمات مصرفية وهيمنة على الحصة الأكبر في السوق المصرفية، وفي ظل التطورات التي شهدتها القطاع المصرفي من دخول مصارف جديدة وعمليات الاندماج دفع الحكومات الى اجراء إصلاحات مصرفية على مستوى القطاع لتعزيز المنافسة المحلية والدولية.

أ- أهمية البحث:

يعد موضوع البحث مهم بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي كونه يقوم بدراسة التركز المصرفي وتأثيره على الاستقرار المصرفي في العراق. اذا تعد محاولة أكاديمية لتسليط الضوء على الكفاءة التنافسية في القطاع

المصرفي العراقي. وبعد الازمة المالية في عام 2008 زاد اهتمام الباحثين بدراسة التركيز المصرفي كونه يمارس دورا مهما في تجنب ازمة مالية مما يثير مخاوف تراجع الاستقرار في القطاع المصرفي.

ب- مشكلة البحث:

تناول هذا البحث واحد من اهم القطاعات الاقتصادية في العراق، اذ يمكن للتركز المصرفي ان يؤثر في النشاط المصرفي واستقراره مما قد يؤدي الى خسائر اقتصادية واجتماعية نتيجة سيطرة المصارف الكبيرة على الحصة السوقية وبالتالي سيطرتها على أسعار الخدمات المقدمة للزبائن ومن ثم التأثير على الاستقرار المالي. وهنا تظهر بعض التساؤلات منها:

1- هل التركيز المصرفي ممكن في العراق؟

2- هل التركيز في المصارف الحكومية يؤثر في القطاع المصرفي؟

ت- فرضية البحث:

ينطلق البحث من الفرضية الاتية:

وجود أثار إيجابية بين مؤشرات التركيز المصرفي والاستقرار المصرفي، في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث

ث- هدف البحث:

يسعى هذه البحث لتحقيق كل من الأهداف الاتية:

1- تحليل مؤشرات التركيز المصرفي ومؤشرات الاستقرار المصرفي.

2- قياس أثر التركيز المصرفي على الاستقرار المصرفي في العراق.

3- دراسة واقع التركيز المصرفي في القطاع المصرفي ومؤشرات الاستقرار المصرفي.

ج- منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي عن طريق جمع البيانات وتحليلها، فضلاً عن الأسلوب الكمي القياسي لتحديد أثر التركيز المصرفي على الاستقرار المصرفي في العراق.

ح- هيكلية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات، تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور تضمن المحور الأول منهجية البحث، في حين جاء المحور الثاني الإطار النظري للتركز المصرفي، أما المحور الثالث فتم تخصيصه لقياس أثر التركيز المصرفي على الاستقرار المصرفي في العراق.

المبحث الأول: الاستعراض المرجعي

1- دراسة (بتال وفيصل، 2018): بعنوان (استعمال مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016)) هدفت هذه الدراسة إلى قياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وذلك باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان خلال المدة (2011-2016) وقد شملت عينة الدراسة القطاع المصرفي العراقي، وقد استنتجت الدراسة الى ان ارتفاع درجة التركز لصالح المصارف الحكومية (انخفاض المنافسة)، كما أن المنافسة بين المصارف الخاصة التقليدية هي منافسة مرتفعة، في حين أن المنافسة بين المصارف الخاصة الإسلامية هي مُنافسة احتكارية.

2- دراسة (بوخلالة وقريشي، 2016) عنوان الدراسة (تطوير مؤشرات التركيز السوقي وأثرها على المنافسة المصرفية في الجزائر) هدف الدراسة قياس نسبة التركز على مستوى القطاع المصرفي الجزائري، ومدى تأثيرها على التنافسية بين المصارف خلال الفترة (2004-2013)، وقد شملت عينة البحث (6) من المصارف العامة و(6) من الخاصة والتي تعد الأكثر نشاطا لمجموع المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري، توصلت الدراسة الى ان درجة التركز في القطاع المصرفي الجزائري لصالح المصارف العامة، وهذا يعني انخفاض درجة التنافس بين المصارف العامة وبين المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي الجزائري.

ما يميز البحث عما سبق:

- 1- هو دراسة القطاع المصرفي العراقي بمدة حديثة (2010-2023)
- 2- وأن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة هو تناولها أثر التركز المصرفي على الاستقرار المصرفي بشكل مباشر ومن خلال استخدام متغيرات مستقلة عديدة للتركز مثل (الموجودات والودائع والائتمان)، ومتغير تابع للاستقرار المصرفي مثل (كفاية رأس المال) وربط هذه المؤشرات مع بعض وخلال مدة حديثة مقارنة بالدراسات السابقة (2010-2023).
- 3- اعتمد البحث على توضيح أثر التركز المصرفي على الاستقرار المصرفي باستخدام نموذج (ARDL) والتي تعد الاختلاف عن الأبحاث السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتركز المصرفي

أولاً: مفهوم التركز المصرفي: يعرف بأنه تركز الانتاج لأحد الصناعات أو الأسواق لدى عدد مُحدد من المنشآت، كما يعني التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة بين المنشآت المنتجة فيها (علي، 2015، 128)، او هو قيام المصارف بمنح مبلغ كبير إلى مقترض واحد أو شركة واحدة أو التوسع في منح الائتمان لقطاع

واحد أو اقصر التسهيلات المصرفية لمنطقة جغرافية محددة وأن عدم دقة المصرف في تحديث الجدارة الائتمانية للزبون أي قدرة الزبون على تسديد التزاماته وذلك بسبب انخفاض الكفاءة للعاملين وعدم الدقة في البيانات والمعلومات التي يتم تزويد المصرف بها (علي والربيعي، 2019: 95)، وعرف أيضا بأنه عملية تسمح للمصارف بمشاركة المعلومات حول المقترضين فيما بينها مما يساعد على التخفيف من مشكلة عدم تنسيق المعلومات بين المصارف والمقترضين في السوق، وبالتالي تسمح بزيادة أكبر للوصول إلى الائتمان وتخفف الشركات على تجنب السلوك الانتهازي ويسمح بمزيد من الاستثمار للشركات (Abadi, etal, 2016:4).

ثانيا: **محددات التركيز المصرفي:** توجد العديد من المحددات للتركز يمكن ايجازها بالآتي:
(الجليحاي، 2023: 21).

1- الطلب على الخدمات المصرفية ونمو الأسواق:

ان زيادة الطلب على خدمات المصارف أحد الأسباب الرئيسة لتوسع المصارف القائمة ودخول مصارف جديدة إلى السوق. فمع ازدياد النشاط الاقتصادي يزداد الطلب على خدمات المصارف المختلفة ولا سيما منها التسهيلات الائتمانية ويتوسع حجم موجودات المصارف. ومع زيادة الدخل يزداد الادخار وقسم كبير من هذه المدخرات يجد طريقه إلى قطاع المصارف، ويؤثر حجم التجارة مع الخارج على طلب المستوردين لخطوط الائتمان وذلك لتمويل عمليات الإنتاج المختلفة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات المصرفية. ويتحدد عدد المصارف التي من الممكن أن تعمل بكفاءة في الأسواق بحجم الطلب على الخدمات المصرفية المختلفة في هذه الأسواق، (Scherer, 2012: 60).

2- الإطار التنظيمي والسياسات الحكومية:

تعد التشريعات والسياسات الحكومية واحدة من أهم العوامل لدخول اسواق المصارف، فهي تؤثر على التنافسية بين المصارف، ويكون تأثيره على هيكل الاسواق بشكل عام وعلى التركيز بشكل خاص وذلك عن طريق أربع قنوات رئيسية وهي كالآتي: (Beck, et la, 2006 1567).

أ. السياسات المتعلقة بالدخول للسوق المصرفي

البنك المركزي يقوم بإعطاء التراخيص للمصارف وفق صلاحياته بما يراه مناسبا، وذلك بهدف التخفيف من حدة التنافس في القطاع المصرفي لان الزيادة في التنافس تؤدي لفشل المصارف الأقل كفاءة، ومن الممكن ان يخلق ذلك اجواء من عدم الثقة التي قد تدفع الجمهور إلى سحب ودائعهم مما يؤدي إلى الافلاس، لذلك فأن الثقة في قطاع المصارف مهما في نجاح المصارف وحشد المدخرات وتوظيفها لخدمة اقتصاد البلد.

ب. السياسات المتعلقة بالودائع

تأخذ هذه السياسة اشكالا من تحديد حجم الودائع بالنسبة لرأس المال والاحتياطيات، فإذا زاد حجم الودائع عن الحد المعين سوف يدفع المصرف المزيد من رأسماله أو قد يلجأ إلى تقليل الودائع خلال مدته معينة، وتهدف هذه السياسة إلى حماية المودعين ضد الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف بسبب انخفاض موجوداته.

ت. الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي دورا مهما في تحديد معالم السوق، فالاندماج المصرفي يقلل من اعداد المصارف العاملة في القطاع المصرفي ويزيد من حجمها، اذ يؤثر بشكل مباشر على التركيز في القطاع المصرفي. وهناك نوعين رئيسيين من الاندماج هما الاندماج الطوعي والاندماج القسري. فالاندماج الطوعي هو اتفاق عدد من المصارف على الانضمام على شكل مصرف جديد ويقوم بوضع السياسات والقوانين التي ستحكم النشاط في المستقبل. أما الاندماج القسري فهو قيام مصرف من المصارف بشراء مصرف اخر تتلاشى فيه شخصية المصرف المشتراة مع احتفاظ المصرف الدامج بشخصيته كونه في الغالب اقوى حجما وأكبر. او قد يكون الاندماج القسري بصورة أخرى تتم وفق قرار حكومي عندما يكون المصرفان المندمجان ملكاً للدولة.

ث. التفرعات المصرفية

يعد التفرع المصرفي احدى الأساليب التي تعتمد عليها المصارف لزيادة حصتها السوقية وتحسين موقعها التنافسي بين المصارف الأخرى فضلا عن تنويع خدماتها، اذ أن الموقع الذي تقدم فيه الخدمات المصرفية يعد من العوامل الرئيسية لاختيار العميل للمصرف الذي يتعامل معه فالمصارف عادة ما تبدأ عملياتها من مركز واحد دون فروع، وإن حجم عملياته يتأثر بشكل مباشر بحجم المجتمع الذي يتعامل معه المصرف في نطاقه وحجم النشاط الاقتصادي في حدود المصرف، فإذا وجد المصرف ان تعاملاته قليلة وغير مجدية اقتصادياً سيلجأ إلى فتح فروع جديدة

ثالثا: أنواع التركيز المصرفي: ان اهم أنواع التركيز المصرفي وكالاتي: (البنك المركزي المصري، 2019:10)

- 1- التركيز الفردي: على مستوى الزبائن والأطراف المرتبطة بهم (تركز الزبون الواحد)، وينتج عنه قيام المصرف بتوجيه الائتمان الى زبون واحد نظراً لقوة مركزه والامتناع عن تقديمه لزبائن آخرين.
- 2- التركيز القطاعي: ويحدث نتيجة التعرض الكبير الى قطاع الافراد او الى منشآت اقتصادية مترابطة، إذ يختلف المقترضون في درجة تحسُّسهم للمخاطر العامة فضلاً عن ان بعض الشركات لا تبالي للظروف الاقتصادية التي تعمل فيها كنتيجة لذلك يتأخر المقترضون في السداد. لهذا يعد التقديم الوافي للتعرض أساساً لمخاطر الائتمان.

- 3- التركيز في مكونات المحفظة الائتمانية: إذا كانت مكونات المحفظة الائتمانية مترابطة فيما بينها بشكل كبير فأى خطر يصيب إحداها فإنه يؤثر على بقية العناصر، وهذا يحدث فيما لو ركزت الإدارة

جل اهتمامها بنشاط اقتصادي معين او على قطاع اقتصادي معين او ركزت على نوع معين من أنواع الائتمان بصورة خاصة، ولتجنب هذه المخاطر يجب على الإدارة المصرفية توزيع المخاطر الائتمانية وذلك من خلال اتباع سياسة التنويع والتي تعني بصورة مبسطة توزيع الائتمانات إلى أقسام عديدة.

رابعاً: مؤشرات قياس التركز المصرفي: وفقاً لبعض الدراسات النظرية، يمكن قياس تركيز السوق من خلال مؤشرات مختلفة مثل مؤشر **Herfindahl-Hirschman**، مؤشر عدد الشركات في الصناعة **'firms'**، **number in an industry**، مؤشر تباين اللوغاريتم **logarithm variance**، ومؤشر **Entropy**، ومؤشر **Hannah Kay**، ونسبة تركيز الشركات **n-firm concentration ratio**، وغيرها العديد من المؤشرات. لكن نظرياً، يعد مؤشر **(Herfindahl - Hirschman)** أكثر موثوقية من غيره، وكثيراً ما يستخدم لقياس التركز، وهناك نظريات عديدة وأساليب لدراسة الهيكل والوضع التنافسي في السوق، تنقسم هذه الأساليب إلى فئتين (هيكلية وغير هيكلية). تعتبر الطريقة الهيكلية أن التركز المكثف عاملاً فعالاً أداء الشركة بينما تدعي الطريقة الثانية أن التركز المكثف يمكن أن يؤدي إلى سلوك احتكاري. يتم تصنيف المؤشرات الهيكلية إلى صنفين هما الجزئية والمطلقة، والفرق الرئيسي بينهما هو أن المؤشرات الجزئية لا تأخذ في الاعتبار تأثير عدد الشركات، على الرغم من أنه يمكن استخدامها كمؤشرات مناسبة لفحص التركز، بعض المؤشرات الجزئية الهامة هي معامل جيني **Gini**، مؤشر ليرنر **Liner** ومؤشر نسبة التركيز المعدلة ومؤشر قياس التشتت **(Bikker and Haaf, 2002:55)**.

المبحث الثالث: قياس أثر التركز المصرفي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2023)
في إطار البحث الرامي لفهم أثر التركز المصرفي على الاستقرار المصرفي في العراق، يتجه الباحث لتحليل الجانب الثاني من العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة، مركزاً على كيفية تأثير متغيرات التركيز المصرفي (الموجودات، الودائع، الائتمان)، على الاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي العراقي.

3-1 التقدير الاول لنموذج ARDL لمؤشر كفاية رأس المال

بعد التأكد من أن السلسلة الزمنية مستقرة ومعرفة درجة تكامل هذه السلسلة للمؤشرات الداخلة في البحث فإنه يتم تقدير نموذج **(ARDL)** الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة لتقدير العلاقة بين المؤشرات المستقلة (الموجودات، الودائع، الائتمان)، والمؤشرات التابعة (كفاية رأس المال)، والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول (3-1) نتائج التقدير الاول لنموذج ARDL للمؤشر Y1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Y1(-1)	1.078298	0.050774	21.23706	0.0000

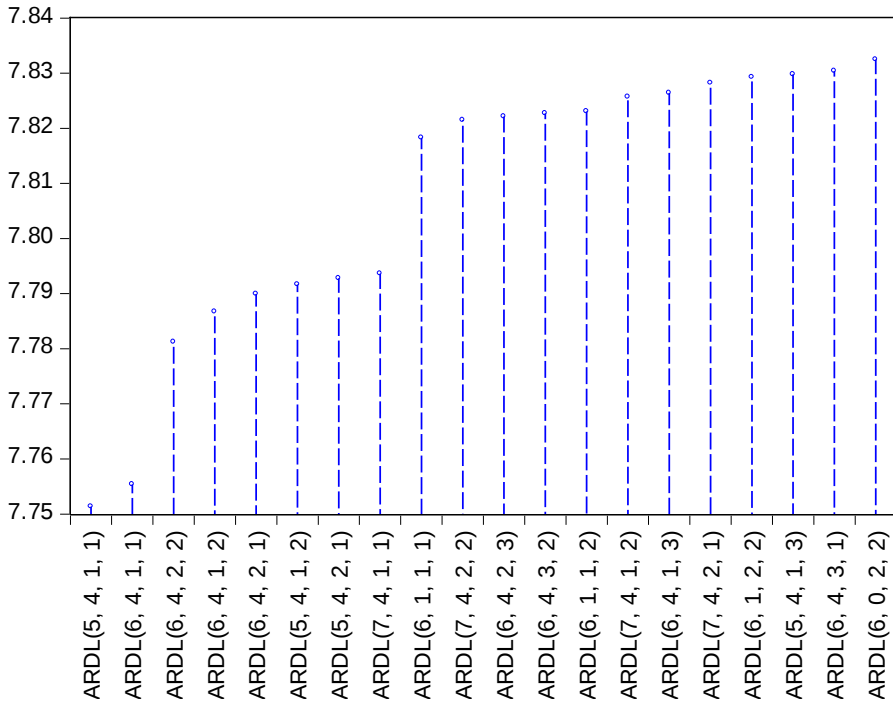
Y1(-2)	-0.042560	0.045759	-0.930087	0.3584
Y1(-3)	-0.014302	0.041040	-0.348481	0.7295
Y1(-4)	-0.919602	0.120201	-7.650501	0.0000
Y1(-5)	0.819979	0.107881	7.600772	0.0000
X1	-0.003223	0.006467	-0.498463	0.6211
X1(-1)	0.001965	0.006963	0.282166	0.7794
X1(-2)	-0.002385	0.001402	-1.702002	0.0971
X1(-3)	-0.004682	0.002736	-1.710999	0.0955
X1(-4)	0.006440	0.002660	2.420725	0.0205
X2	0.107324	0.036741	2.921097	0.0059
X2(-1)	-0.079778	0.034256	-2.328890	0.0254
X3	0.246782	0.039685	6.218492	0.0000
X3(-1)	-0.285995	0.042875	-6.670397	0.0000
R-squared	0.978349	Mean dependent var		132.1097
Adjusted R-squared	0.970742	S.D. dependent var		76.18505
S.E. of regression	13.03137	Akaike info criterion		8.200707
Sum squared resid	6283.210	Schwarz criterion		8.731012
Log likelihood	-195.1180	Hannan-Quinn criter.		8.403353
Durbin-Watson stat	1.389481			

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12

يلاحظ من خلال الجدول (1-3) الذي يبين نتائج التقدير الأولى للنموذج أن مُعامل التحديد R^2 بلغ (0.97) وهذا يعبر عن القوة التفسيرية للنموذج المستخدم أي إن المتغيرات المفسرة (المستقلة) تُفسر المتغير التابع بنسبة (97%)، في حين أن (3) تدخل ضمن حد الخطأ، في حين أن معامل التحديد المصحح Adjusted R-squared بلغ (0.97)، كما أن النموذج الذي تم اختياره حسب منهجية ARDL هو (5.4.1.1) حسب معايير اختبارات فترة الإبطاء (HQBIC, AIC) إذ يتم اختيار طول الإبطاء إذ يُعطى القيمة الأقل لهذه المعايير ويمكن النظر الى الشكل (1-3) يبين ذلك حسب اختبار AIC:

الشكل (1-3) اختيار أفضل نموذج حسب AIC

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

2-3 اختبار الحدود لنموذج التكامل المشترك (ARDL Bounds Test)

لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التابعة والمستقلة فإنه يتم احتساب قيمة إحصائية (F) إذا كانت القيمة الإحصائية (F) المحسوبة أكبر من قيمة إحصائية (F) الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل البديلة (H1)، أما إذا كانت قيمة إحصائية (F) المحسوبة أقل من إحصائية (F) الجدولية فإنه يتم قبول فرضية العدم ونرفض البديلة، والجدول (3-2) يبين نتائج اختبار الحدود النموذج

:ARDL

الجدول (3-2) نتائج اختبار الحدود لنموذج ARDL للعلاقة بين المتغيرات

Test Statistic	Value	K
F-statistic	9.578938	3
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.01	3.1
5%	2.45	3.63
2.5%	2.87	4.16

1%	3.42	4.84
----	------	------

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12

عن طريق الجدول (2-3) تبين النتائج بأن القيمة الإحصائية (F) المحسوبة **F-statistic** والبالغة (9.5) هي اعلى من إحصائية (F) الحرجة (الجدولية) عند الحد الأعلى و عند مستوى (1%) والبالغة (4.8) وهذا يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المؤشرات التابعة والمؤشرات المستقلة ، وقبول البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المؤشرات المستقلة والمؤشرات التابعة وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بينهما خلال مدة البحث ، مما يستلزم تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

3-3 تحليل نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير وتصحيح الخطأ

بعد إجراء اختبار الاستقرار والتأكد من درجة تكامل السلسلة الزمنية فضلاً عن التأكد من أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل، ينبغي الآن الحصول على مقدرات طويلة وقصيرة الأجل لمعلمات النموذج المقدّر ومعلمة تصحيح الخطأ من خلال الجدول (3-3)

الجدول (3-3) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل والقصير وتصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.156484	0.044370	3.526823	0.0011
D(Y1(-2))	0.113924	0.033331	3.417951	0.0015
D(Y1(-3))	0.099622	0.038175	2.609648	0.0130
D(Y1(-4))	-0.819979	0.107881	-7.600772	0.0000
D(X1)	-0.003223	0.006467	-0.498463	0.6211
D(X1(-1))	0.002385	0.001402	1.702002	0.0971
D(X1(-2))	0.004682	0.002736	1.710999	0.0955
D(X1(-3))	-0.006440	0.002660	-2.420725	0.0205
D(X2)	0.107324	0.036741	2.921097	0.0059
D(X3)	0.246782	0.039685	6.218492	0.0000
CointEq(-1)	-0.078185	0.042136	-1.855536	0.0715
Cointeq = Y1 - (-0.0241*X1 + 0.3523*X2 - 0.5015*X3)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

X1	-0.024126	0.018944	-1.273545	0.2108
X2	0.352311	0.159389	2.210383	0.0333
X3	-0.501548	0.272026	-1.843752	0.0732

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12

عن طريق الجدول (3-3) يبين أن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين المؤشر التابع (كفاية رأس المال)، والمؤشرات المستقلة وهذا ما تبينه معلمة تصحيح الخطأ، (-0.07) وهي معنوية عند مستوى احتمالية أقل من (10%) وبما أن قيمة هذه المعلمة سالبة ومعنوية مما يعني سرعة التكيف بين الاجل القصير والاجل الطويل، اي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في البحث.

تبين من خلال الجدول (3-3) أن هناك وجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين الموجودات ($X1$) وبين مؤشر كفاية رأس المال ($Y1$)، وهذا يعني أن زيادة الموجودات بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض مؤشر كفاية رأس المال بمقدار (0.02)، ويرجع ذلك الى تحمل المصارف بعض مخاطر الائتمان من أجل الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة، كما أن هناك علاقة طردية بين مؤشر كفاية رأس المال ($Y1$)، ومؤشر الودائع ($X2$)، وهذا يعني أن زيادة الودائع بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة الكفاية الحدية لرأس المال بمقدار (0.3)، كما أن هناك علاقة سالبة طويلة الاجل بين كفاية رأس المال و الائتمان ($X3$)، أي أن زيادة الائتمان بنسبة (1%) يؤدي ذلك الى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بمقدار (0.5)، بسبب الزيادة الحاصلة في الأصول المرجحة بالمخاطر مما يؤدي الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال اذا لم تتم زيادة رأس المال بالمستويات المطلوبة.

4-3 اختبار دقة أنموذج ARDL

أولاً: اختبار ثبات التباين حدود الثقة (ARCH)

من خلال الجدول (3-4) نلاحظ بعد اجراء اختبار (ARCH) على السلسلة الزمنية لاختبار ما إذا كانت السلسلة تعاني من وجود مشكلة عدم التجانس او لا، وبعد تطبيق هذا الاختبار تبين ان قيمة الاحتمالية (0.9) وهي أكبر من (1%) وهذا يؤكد ان النموذج معنوي وخال من مشكلة تجانس التباين.

الجدول (3-4) نتائج اختبار ثبات التباين حدود الثقة (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000570	Prob. F (1,48)	0.9811
Obs*R-squared	0.000594	Prob. Chi-Square (1)	0.9806

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12

ثانياً: اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM

من اجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ الى اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) للارتباط الذاتي، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كالآتي:
 الجدول (3-5) يوضح اختبار مُشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.243621	Prob. F (4,33)	0.3117
Obs*R-squared	6.678603	Prob. Chi-Square (4)	0.1539

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12

عن طريق الجدول (3-5) يوضح سلامة النموذج المقدر لان القيمة الإحصائية (F) قد بلغت (1.243621) لمستوى احتمالية (0.3117)، إذ أنها غير معنوية عند النسبة 5% وهذا يعني ان النموذج لا يعاني من مُشكلة الارتباط الذاتي، وتبين قبول فرضية العدم حسب اختبار F عند مستوى أكبر من 5%، مما يعني صحة نموذج ARDL.

3-5 اختبار Ramsey RESET Test

من اجل التعرف على الشكل الدالي للنموذج ومدى ملائمة يستخدم هذا الاختبار، اذ يوضح الجدول (3-6) بان قيمه t المحتسبة والبالغة (0.647141) وقيمتها الاحتمالية البالغة (0.5216)، وقيمة F المحتسبة والبالغة (0.418792) وقيمتها الاحتمالية البالغة (0.5216) وهي ليست معنوية عند مستوى 5%، وتبين قبول فرضية العدم حسب اختبار F و t عند مستوى أكبر من 5% والذي يدل على صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

الجدول (3-6) اختبار Ramsey Test لمدى ملائمة صحة الشكل الدالي

Ramsey Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.647141	36	0.5216
F-statistic	0.418792	(1, 36)	0.5216

المصدر: الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews12

أولاً: الاستنتاجات

- 1 - نفى فرضية البحث بأن هناك أثار إيجابية بين متغيرات التركيز المصرفي ومتغيرات الاستقرار المصرفي، وذلك لوجود أثار إيجابية وأخرى سلبية بين المتغيرات.

- 2 أظهرت نتائج النماذج القياسية المقدرة وجود علاقة تكامل مُشترك طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وهذا ما دلت عليه معلّمة تصحيح الخطأ بأنها سالبة ومعنوية في جميع النماذج وهذا يعني سرعة التكيف بين الأجل الطويل والأجل القصير وأن الاختلال في الأجل القصير يُمكن تعديله وتكييفه في الأجل الطويل ومن ثم العودة إلى الوضع التوازني.
- 3 أشارت نتائج النموذج القياسي المقدّر بين كفاية رأس المال ومتغيرات التركز المصرفي وجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين الموجودات وبين مؤشر كفاية رأس المال، كما أن هناك علاقة طردية بين مؤشر كفاية رأس المال ومؤشر الودائع، كما أن هناك علاقة عكسية طويلة الاجل بين كفاية رأس المال والائتمان.

ثانيا: التوصيات

- 1- ضرورة إيلاء هذا الموضوع اهتماما أكثر من خلال دعوة الباحثين لتغطية ذلك وتحديد أثر التركز المصرفي على استقرار المصارف.
- 2- من الضروري قيام المصارف العراقية بوضع آليات تسويقية مناسبة لخدماتها، وذلك من اجل زيادة موجوداتها وتقديم خدمات أفضل وهذا سينعكس إيجابياً على القطاع المصرفي.
- 3- ينبغي على ادارات المصارف ذات الحجم الصغير من الموجودات اتباع نهج الدمج المصرفي بشكل طوعي من اجل مواجهة التحديات ولا سيما في ظل البيئة التنافسية الحالية وذلك من اجل زيادة قاعدة رأسمالها وزيادة حصتها السوقية، فضلا عن تحسين كفاية رأس المال.
- 4- العمل على تشجيع منافسة القطاع المصرفي العراقي، وذلك عبر تهيئة ظروف مناسبة منها السماح للمؤسسات الحكومية بإيداع اموالها لدى المصارف الخاصة التجارية وعدم الاقتصار على الايداع في المصارف الحكومية، ولا سيما أن المنافسة لها دور مهم في تحسين كفاءة المصارف و تقديم أفضل الخدمات.

المصادر:

المصادر العربية

1. علي، غذوان (2015) بعنوان " أثر تركّز المحافظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 31 - العدد الثاني - 119 - 146.
2. علي، ترمين حميد، الربيعي، مخلود هادي (2019) استخدام اختبارات الضغط في إدارة مخاطر التركز الائتماني، بحث تطبيقي في مصرف سومر التجاري لسنة 2018 مجلة الدراسات المحاسبية والمالية: 14(49): 92-104
3. البنك المركزي المصري (2019)، مخاطر التركز الائتماني وفقا للدعامة الثانية من مقررات لجنة بازل.
4. الجليحايوي، جهاد فيصل: التركز المصرفي وتأثيره في الأداء والاستقرار المالي للمصارف التجارية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للفترة 2013 - 2022)، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد

المصادر الأجنبية:

5. Abadi, Farzin A. N., Bany-Arifin Ryszard Kokoszczyński W.N.W, Azman-Saini, The impact of banking concentration on firm leverage in emerging markets", International Journal of Emerging Markets, Vol. 11 Iss 4, 2016.
6. Scherer F.M, " Industrial Market Structure and Economic Performance". Second Eddition, Rand Mc Nally Chicago, USA, 2012.
7. Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. Bank Concentration, Competition and Crises: First results. Journal of Banking & Finance, Vol.30 No.5, 2006
8. Bikker, Jacob A. "Measures of competition and concentration in the banking industry: a review of the literature." Economic & Financial Modelling, No 9 Vol.2, 2002.